هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority

أداء قطاع التعليم والتدريب بمملكة البحرين

للعام الأكاديمي 2023 - 2024

يونيو 2024

الفهرس

الملخص التنفيذي 2

المدارس الحكومية والخاصة 5

مؤسسات التعليم والتدريب المهني 9

برامج التعليم العالي 10

عمليات الإطار الوطني للمؤهلات 10

الامتحانات الوطنية 13

الملخص 16

الملخص التنفيذي

تهدف عمليات هيئة جودة التعليم والتدريب بما فيها مراجعات أداء المؤسسات والبرامج وعمليات الإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية إلى الوقوف على مستوى أداء مؤسسات وبرامج التعليم والتدريب في مملكة البحرين، ونشر النتائج التي تزود صانعي القرار، والأطراف ذات العلاقة، بمستوى جودة الأداء، إضافة إلى تزويد المؤسسات بتقارير تفصيلية، يتم فيها عرض أهم التوصيات مع تحديد جوانب القوة، والجوانب التي تحتاج إلى تطوير؛ مما يساهم في التحسين المستمر، وتحقيق التطلعات الوطنية.

ويقدم هذا التقرير لمحة عن أداء قطاع التعليم والتدريب في مملكة البحرين للعام الأكاديمي 2023 - 2024* وذلك من خلال تحليل نتائج عمليات الهيئة ليلقي الضوء على الممارسات الفاعلة التي تمت ملاحظتها في مؤسسات التعليم والتدريب ذات الأداء الأفضل، ويحدد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، والتوصيات الملائمة لتعزيز جودة الأداء في قطاع التعليم والتدريب.

عمليات الهيئة للعام الأكاديمي 2023 - 2024

المراجعات المؤسسية

21
مدرسة حكومية

6
مدارس خاصة

6
مؤسسات تعليم وتدريب مهني

مراجعات التعليم العالي

37
برنامجًا أكاديميًّا

الإطار الوطني للمؤهلات

12
إدراجًا مؤسسيًّا

31
تسكين مؤهلًا وطني

46
إسناد مؤهلًا أجنبي

الامتحانات الوطنية

الصف الثاني عشر

12,499 طالب من **37** مدرسة حكومية و **18** مدرسة خاصة

الصف التاسع

13,214 طالب من **62** مدرسة حكومية

طبقت الهيئة الإطارين العامين لمراجعات المدارس ومؤسسات التعليم والتدريب المهني في مارس 2024، لذا يقتصر تحليل النتائج للقطاعين على نتائج مراجعات الفصل الدراسي الثاني فقط (مارس – يونيو 2024)

أداء المدارس

تُعَدُّ نتائج مراجعات المدارس لهذه الدفعة إيجابية؛ فمن أصل 27 مدرسة تمت مراجعتها، شهدت 9 مدارس تَحَسُّنًا بدرجة واحدة؛ في حين حافظت 14 مدرسة على تقديرها السابق، منها أربعة مدارس حائزة على التقدير: "غير ملائم"، فضلًا عن تراجع تقدير 3 مدارس بمعدل درجة واحدة، وجميعها من المدارس الحكومية.

وتأتي نتائج هذه الدفعة في العام الأكاديمي الثاني بعد عودة الطلبة إلى المدارس بسبب الجائحة، وفي حين تصعب مقارنة النتائج لهذا العام بالأعوام السابقة؛ بسبب تطبيق الإطار العام الجديد لمراجعة أداء المدارس الذي دخل حيز التنفيذ في الفصل الدراسي الثاني، فإن النتائج بيَّنت تحسُّنًا في الأداء وبقيت الفجوة في الأداء بين الجنسين في المدارس، خاصةً الحكومية، في اتساع مستمر، حيث إن جميع المدارس بمستوى "ممتاز" في هذه الدفعة كانت من مدارس البنات، الأمر الذي أكدته نتائج الامتحانات الوطنية حيث ظهرت نتائج الطالبات في المواد الأساسية أفضل من نتائج البنين.

كما أبرز تحليل نتائج الامتحانات الوطنية تقارب أداء الطلبة مع نتائج العام الماضي بشكلٍ عامٍّ للصف الثاني عشر، وكذلك الأمر لنتائج طلبة الصف التاسع، من حيث ظهور أداء الطلبة بصورة أفضل في المهارات الأساسية التي تركز بشكلٍ رئيسٍ على الفهم العام للنصوص المقروءة والمسموعة في اللغة العربية واللغة الإنجليزية، ومهارات التذكر والمفاهيم العامة في المواد العلمية، فيما يواجه معظم الطلبة تحديًا في المتطلبات الأكثر تعقيدًا المتعلقة بالقراءات النقدية والتحليلية للنصوص وفهم المعاني الضمنية وغير المباشرة في اللغتين العربية والإنجليزية، ومهارات التطبيق والتحليل في المواد العلمية، فضلًا عن استمرار تفوق أداء البنات على البنين في الغالبية العظمى من المواد.

هذا وقد ظهرت بعض الممارسات الفاعلة في المدارس ذات الأداء الأفضل، حيث تم رصد التعليم التعاوني وإثراء الأنشطة اللاصفية والقيادة الفاعلة والشراكات القوية بين المنزل والمدرسة. إضافة إلى العمل على التطوير المهني المستمر للموظفين؛ لضمان اطلاعهم على أفضل الممارسات التعليمية.

فيما ركزت أبرز التوصيات للمدارس على معالجة مشكلة التفاوت في الأداء والإنجاز الأكاديمي بين مدارس البنين والبنات، والتركيز على تعزيز معدلات إتقان الطلبة في المواد الأساسية. كما يجب ضمان دقة متابعة جهود التطوير المهني للموظفين من قِبَلِ المدارس، وتحسين تصميم الأنشطة التعليمية، والاستمرار في نشر وتعميم أفضل ممارسات المدارس "الممتازة".

أداء مؤسسات التعليم و التدريب المهني

تمت مراجعة 6 مؤسسات تعليم وتدريب مهني، خلال الفترة من مارس إلى مايو 2024. وتُشَكِّلُ هذه المراجعات الدفعة الأولى من المراجعات التي تم تنفيذها بعد اعتماد الإطار العام المحدَّث لمراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني في العام 2024.

وقد ازدادت مؤسسات التعليم والتدريب المهني المُدْرَجَةُ هذا العام بنسبة 34% مقارنة بالعام الأكاديمي الماضي، مما يعكس استيعاب المؤسسات لأهمية الادراج المؤسسي لتثمين وضعها في القطاع المحلي والدولي، كما يؤكد نجاح الجهود والعمليات المنفذة لتحقيق التشاركية مع الجهات التنظيمية والداعمة كوزارة العمل، و وزارة التدربية والتعليم، وصندوق العمل(تمكين).

هذا وقد ظهرت بعض الممارسات الفاعلة في المؤسسات ذات الأداء الأفضل في التوجه الإستراتيجي ونجاح المتدربين في الحصول على المؤهلات التي يطمحون إليها في الوقت المحدد. بالإضافة إلى التنفيذ الفَعَّالِ لطرائق التقييم والعمل على تأسيس بيئة تعلم داعمة تعزز عملية التعلم الفاعلة.

فيما بَيَّنَتْ تقارير المؤسسات ذات الأداء المتدني ضرورة التركيز على تحسين إتقان المتدربين للمهارات، واكتسابهم التدريجي لمخرجات التعلم المطلوبة. كما ينبغي تكييف إستراتيجيات التدريب لضمان مشاركة المتدربين الأقل تفاعلاً بِشَكْلٍ مُنْتِجٍ أثناء حصص التدريب، وتعزيز الاستفادة من نتائج عملية التقييم الذاتي، وتحسين فاعلية ملاحظة حصص التدريب.

أداء برامج التعليم العالي

في العام الدراسي (2023 - 2024)، قامت هيئة جودة التعليم والتدريب بنشر نتائج (45) مراجعة من مراجعات البرامج الأكاديمية، والتي تشمل الزيارات التكميلية للبرامج، حيث مُنِحَ 42 (93%) الحكم "جدير بالثقة"، بينما مُنِحَ 3 (7%) الحكم "غير جدير بالثقة".

وتشير النتائج التراكمية لـ (121) برنامجًا أكاديميًّا - خضعت للمراجعة في الدورة الأولى والثانية من دورات مراجعة البرامج الأكاديمية - إلى أن (91%) من برامج التعليم العالي حاصلة على حكم "جدير بالثقة"، و (4%) "قدر محدود من الثقة"، و (5%) "غير جدير بالثقة " . كما ازدادت مؤهلات التعليم العالي المُسَكَّنَةُ على الإطار الوطني للمؤهلات بنسبة 29%.

وبيَّنَتْ نتائج مراجعات البرامج الأكاديمية أن أفضل الممارسات تلخصت في تفعيل الشراكات مع البرامج العالمية، والانتفاع المتبادل منها، وتضمين محتوى الشهادات المهنية والاحترافية في مقررات البرامج الأكاديمية مما يساعد الخريجين على الحصول على هذه الشهادات والتحاقهم بأسواق العمل التي تتطلب مهارات معتمدة مهنيًا، وتشجيع الطلبة على نشر أبحاثهم في الدوريات العلمية المعروفة وإثراء روح الاستكشاف والابتكار لديهم.

فيما جاءت أهم التوصيات الناتجة عن مراجعات البرامج الأكاديمية إلى حاجة مؤسسات التعليم العالي للتأكد من وضع سياسة لإدارة المخاطر المتعلقة بجودة برامجها، والتأكد من وجود عددٍ كافٍ من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين أكاديميًّا لضمان تقديم البرامج الأكاديمية بالجودة المطلوبة، ووضع آليات للمتابعة المنتظمة والمستمرة لخريجي البرامج، والتأكد من قياس مستوى إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة بشكلٍ ملائمٍ، وكذلك التأكد من إجراء دراسات سوق العمل بشكل أكثر دقة؛ لتوفير بيانات نوعية وكمية ذات صلة لضمان مواكبة البرامج لمتطلبات سوق العمل.

المؤهلات

قامت الهيئة في العام الأكاديمي 2023 - 2024 بإدراج 12 مؤسسة تدريب فني ومهني، لتصل نسبة المؤسسات المُدرَجَة بمملكة البحرين إلى 56%، كما تم تسكين 31 مؤهلًا وطنيًّا وإسناد 46 مؤهلًا أجنبيًّا بزيادة قدرها 20% مقارنة بالعام الأكاديمي الماضي. و كان أغلب المؤهلات المُسَكَّنَةِ والمُسْنَدَةِ على المستوى الثامن، في حين كانت أغلب التخصصات في العلوم الإدارية والمالية والهندسة وتكنولوجيا المعلومات.

وبيَّنَتْ عمليات الإطار لهذا العام زيادة ملحوظة في نسب انجاز عمليات الإطار الوطني للمؤهلات؛ نتيجة للتنسيق المشترك بين الهيئة وشركائها بما في ذلك وزارة العمل ومجلس التعليم العالي وصندوق العمل (تمكين)، ووضع آليات لربط عمليات الإطار الوطني بعمليات الترخيص والتمويل. كما لوحظ التزام غالبية مؤسسات التعليم العالي والتدريب المهني، بوضع سياسات عامة للاعتراف بالتعلم المسبق. هذا وقد تم ملاحظة زيادة وعي مؤسسات التعليم والتدريب المهني بأهمية المقايسة المرجعية للمؤهلات مع المعايير الوطنية، أو الإقليمية، أو الدولية ذات الصلة بمجال المؤهل وتعزيز ثقافة الجودة الداخلية في المؤسسات، وتمكينها من دفع عجلة التحسين الداخلي من خلال التطبيق التجريبي لعملية "التحقق الذاتي".

ولتحقيق التزام اكبر بمتطلبات عمليات الإطار الوطني للمؤهلات، يوصى بتطوير سياسات وإجراءات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم والتدريب المهني المتعلقة بِكُلٍّ من تراكم ونقل الساعات المعتمدة وبتحديد الحاجات والمبررات لطرح المؤهل، وتلك المتعلقة بالمراجعات الداخلية والخارجية للمؤهل والمؤسسة كَكُلٍّ، وكذلك المتعلقة بتصميم التقييم وقياس مدى تحقق مخرجات التعلم.

**لا تشمل هذه النتائج البرامج التي تم إغلاقها من قِبَلِ مؤسسات التعليم العالي أو مجلس التعليم العالي، ولكن تمت مراجعتها سابقًا من قِبَلِ هيئة جودة التعليم والتدريب.*

نتائج أداء المدارس الحكومية والخاصة

خلال الفصل الثاني من العام 2023 - 2024، تمت مراجعة 21 مدرسة حكومية و6 مدارس خاصة وفق الإطار العام لمراجعة أداء المدارس 2024، والذي يتألف من أربعة مجالات رئيسة، وتتمثل في: إنجاز الطلبة الأكاديمي، والتطور الشخصي للطلبة ورعايتهم، والتعليم والتعلم والتقويم، والقيادة والإدارة والحوكمة.

أما فيما يتعلق بالفاعلية العامة لأداء المدرسة، فعند تقييم أداء هذه الدفعة من المدارس الحكومية والخاصة، جاءت النتائج بصورة متباينة من حيث توزيع نسب الأداء حسب ما هو مُبَيَّنٌ في الشكل التالي، حيث حازت 10% من المدارس الحكومية على التقدير: "ممتاز"، و14% على التقدير: "جيد"، و57% على التقدير: "مُرْضٍ"، و19% على التقدير: "غير ملائم". بينما ظهرت نتائج المدارس الخاصة بصورة مختلفة، حيث حصلت 17% منها على الحكم: "ممتاز"، و33% حصلت على الحكم: "جيد"، و50% على الحكم: "مُرْضٍ"؛ مع عدم وجود مدارس خاصة ذات أداء "غير ملائم" في هذه الدفعة.

الفاعلية العامة لـ21 مدرسة حكومية، و6 مدارس خاصة تمت مراجعتها

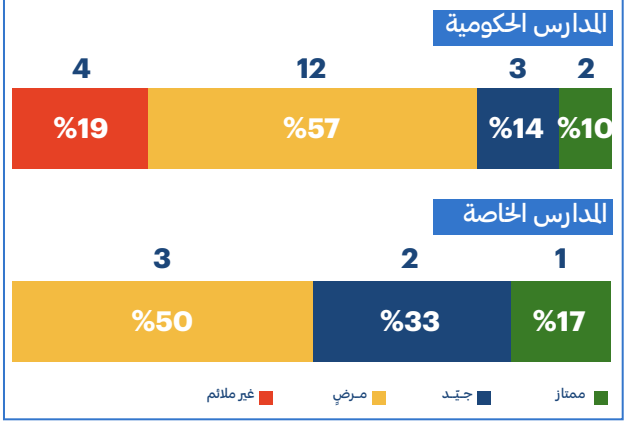

وعند التطرق إلى الفاعلية العامة لإجمالي المدارس في البحرين، بما في ذلك المدارس الحكومية والخاصة؛ فإن التوزيع الحالي لنسب أداء المدارس الحائزة على التقدير: "ممتاز"، بلغ 12%، و17% على التقدير: "جيد"، و36% على التقدير: "مُرْضٍ"، و35% على التقدير: "غير ملائم"، كما هو مُبَيَّنٌ في الشكل التالي:

الفاعلية العامة لـ260 مدرسة حكومية، وخاصة المُوافِقَة لأحدث النتائج

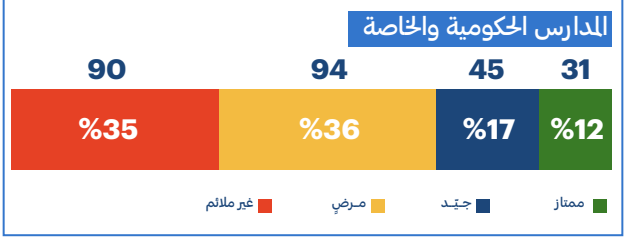

وتُعَدُّ نتائج هذه الدفعة من المراجعات نتائج إيجابية؛ فمن أصل 27 مدرسة تمت مراجعتها، شهدت 9 مدارس تَحَسُّنًا بدرجة واحدة؛ في حين حافظت 14 مدرسة على تقديرها السابق، منها أربعة مدارس حائزة على التقدير: "غير ملائم"، فضلًا عن تراجع تقدير 3 مدارس بمعدل درجة واحدة، وجميعها من المدارس الحكومية.

وبلغ عدد الطلبة في المدارس الـ 27 التي تمت مراجعتها ما يربو على 25,000 طالب؛ إذ يتلقى أكثر من 22,000 طالب تعليمًا مُرْضِيًا على الأقل، في حين يتلقى ما يقارب 3,000 طالب تعليمًا غير ملائم، وفق ما هو مُوَضَّحٌ في الشكل أدناه:

عدد الطلبة موزعين في 21 مدرسة حكومية، و6 مدارس خاصة تمت مراجعتها

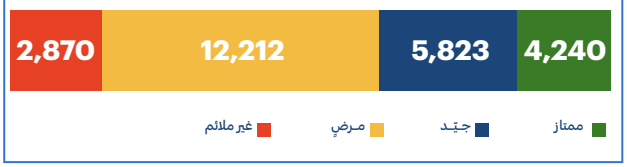

و تُشِيرُ النتائج إلى استمرار اتساع الفجوة في الأداء بين الجنسين في المدارس الحكومية، حيث إن جميع المدارس بمستوى "ممتاز" في هذه الدفعة من مدارس البنات، في حين أن جميع المدارس بمستوى "غير ملائم" من مدارس البنين. أما الفاعلية العامة وفقًا للجنس، فإنه لا توجد مدرسة من مدارس البنين بمستوى "ممتاز"، فيما ظهرت نسبة 11% بمستوى "جيد"، ونسبة 44% بمستوى "مُرْضٍ"، ونسبة 44% بمستوى "غير ملائم". وفي المقابل، حافظت مدارس البنات على مستواها المرتفع، حيث ظهرت نسبة 17% بمستوى "ممتاز"، ونسبة 17% بمستوى "جيد"، ونسبة 67% بمستوى "مُرْضٍ"؛ فيما لا توجد أيُّ مدرسة من مدارس البنات بمستوى "غير ملائم"، حسب ما هو مُوَضَّحٌ في الشكل التالي. وتُشِيرُ ملاحظات المراجعات إلى أن الأسباب المحتملة لهذه الفجوة قد ترجع إلى الفروق في أساليب التعليم، وأنظمة الدعم، والتحفيز، وفهم الاحتياجات، والتي تتطلب المزيد من الدراسة لمعالجة هذا التباين والحد من اتساعه.

نتائج المراجعات لـ21 مدرسة حكومية وفقًا للجنس

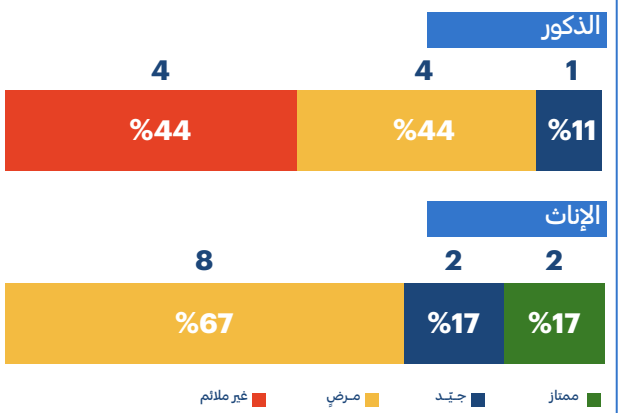

نتائج أداء المدارس الحكومية والخاصة

إنجاز الطلبة الأكاديمي

يكشف تقييم إنجاز الطلبة الأكاديمي في كُلٍّ من المدارس الحكومية والخاصة التي تمت مراجعتها في هذه الدفعة عن أداء متباين، فهي مقسمة إلى أربع فئات: "ممتاز"، "جيد"، "مُرْضٍ"، و"غير ملائم"، كما هو مُبَيَّنٌ في الشكل أدناه:

نتائج مجال إنجاز الطلبة الأكاديمي لـ21 مدرسة حكومية، و6 مدارس خاصة تمت مراجعتها

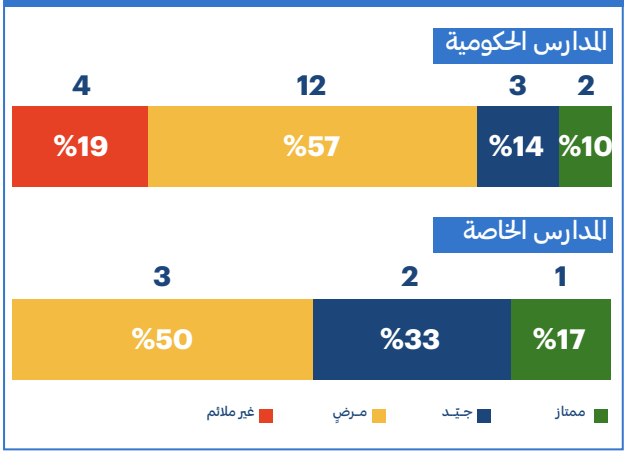

في المدارس الحكومية، حصلت نسبة 10% على التقدير: "ممتاز"، ونسبة 14% على التقدير: "جيد"، ونسبة 57% على التقدير: "مُرْضٍ"؛ فيما ظهرت نسبة 19% بالمستوى "غير الملائم". وفي المدارس الخاصة، حصلت نسبة 17% على التقدير: "ممتاز"، ونسبة 33% على التقدير: "جيد"، ونسبة 50% على التقدير: "مُرْضٍ"، فيما لا توجد أيُّ مدرسة منها بمستوى "غير ملائم". وتسلط هذه المقارنة الضوء على التباين؛ ففي حين شَهِدَ كلا القطاعين حصول نسبة قليلة على التقدير: "ممتاز"، ظهرت نسبة المستوى "الجيد" بصورة أعلى في المدارس الخاصة، وتندرج أغلب المدارس في فئة التقدير: "مُرْضٍ"؛ 57% في المدارس الحكومية و50% في المدارس الخاصة، مما يشير إلى أن كلا القطاعين يستوفيان المعايير التعليمية الأساسية، إلا أنهما بحاجة إلى تسريع مستوى التقدم؛ لضمان تحسين النتائج. ومن الجدير بالذكر أن 19% من المدارس الحكومية في هذه الدفعة ظهرت بالمستوى "غير الملائم"؛ مما يدل على الحاجة إلى إدخال المزيد من التحسينات، في حين يشير عدم حصول أيٍّ من المدارس الخاصة على المستوى "غير الملائم"، إلى تقديم تعليمٍ مُرْضٍ أو أفضل بِشَكْلٍ أَكْثَرَ ثباتًا.

ويُعْزَى تراجع الأداء في مجال إنجاز الطلبة الأكاديمي في المقام الأول، وخاصة بين المدارس ذات المستوى "غير الملائم"، إلى التحديات في مهارات القراءة والكتابة والمهارات الحسابية الأساسية؛ مما يعيق مستوى تَقَدُّمِهِم في الدروس. كما يؤدي التباين بين نتائج التقييمات الداخلية في المدرسة ومهارات الطلبة الفعلية إلى تعاظم هذه المشكلة؛ مما يسلط الضوء على الحاجة إلى المواءمة بين الأداء الذي تم تقييمه ومستويات الكفاءة الحقيقية. وعلى النقيض من ذلك، لا تُظْهِرُ المدارس ذات الأداء الأفضل مثل هذه الفجوات، حيث يُظْهِرُ الطلبة مستويات متوقعة أو أفضل في الامتحانات الخارجية؛ ويُعَدُّ سَدُّ هذه الفجوات القائمة على المهارات أمرًا أساسيًّا لضمان إجراء قياسات دقيقة لإنجاز الطلبة الأكاديمي.

التطور الشخصي للطلبة، ورعايتهم

يكشف تقييم مجال التطور الشخصي للطلبة ورعايتهم في المدارس الحكومية والخاصة، عن نتائج متباينة مع مجال إنجاز الطلبة الأكاديمي، حيث ظهرت نسبة 10% من المدارس الحكومية بمستوى "ممتاز"، ونسبة 48% بمستوى "جيد"، ونسبة 29% بمستوى "مُرْضٍ"، ونسبة 14% بالمستوى "غير الملائم"؛ وفي المدارس الخاصة، حصلت نسبة 17% على التقدير: "ممتاز"، ونسبة 50% على التقدير: "جيد"، ونسبة 33% على التقدير: "مُرْض"؛ فيما لا توجد أيُّ مدرسة منها بمستوى "غير ملائم"، حسب ما هو مُوَضَّحٌ في الشكل:

نتائج مجال التطور الشخصي للطلبة، ورعايتهم لـ21 مدرسة حكومية، و6 مدارس خاصة تمت مراجعتها

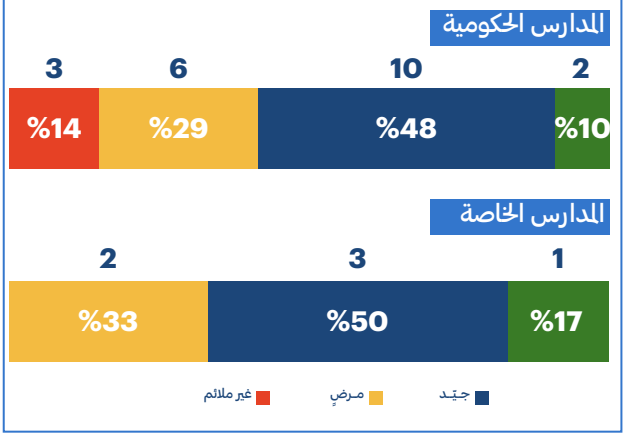

وعند دراسة معياريّ المجال، يظهر تفوق المدارس الحكومية في سلوك الطلبة، حيث حصلت نسبة 14% من المدارس الحكومية على الحكم: "ممتاز"، في حين حصلت 10% على الحكم نفسه في معيار رعاية الطلبة ودمجهم. وبالمثل، حصلت نسبة 33% من المدارس الخاصة على الحكم: "ممتاز" في معيار سلوك الطلبة، في حين حصلت نسبة 17% على الحكم ذاته في معيار رعاية الطلبة ودمجهم.

وقد ساهمت المدارس ذات السياسات والتوقعات السلوكية الواضحة في تحسين سلوك الطلبة بِشَكْلٍ كَبِيرٍ، كما كان لتوفير الفرص للطلبة لاستكشاف اهتماماتهم ومواهبهم خارج الصفوف الدراسية؛ الأثر الإيجابي في سلوكياتهم؛ وكذلك عَزَّزَ تشجيع التعاون والقبول الفَعَّالِ بين الطلبة، الشعور بالانتماء للمجتمع داخل المدارس، ولكن ما زال يوجد مجال لتحسين سلوكيات الطلبة تجاه التعلم، ومبادرتهم وقيادتهم داخل الصفوف الدراسية، ومستويات التحفيز، خاصة بين البنين في حالات قليلة جدًّا.

نتائج أداء المدارس الحكومية والخاصة

التعليم والتعلم والتقويم

عند دراسة مجال التعليم والتعلم والتقويم في المدارس الحكومية والخاصة، نجد ظهور تباين في مستويات الأداء، كما هو مُبَيَّنٌ في الشكل أدناه؛ ففي المدارس الحكومية، حصلت نسبة 10% على الحكم: "ممتاز"، و14% على الحكم: "جيد"، و57% على الحكم: "مُرْضٍ"، و19% على الحكم: "غير ملائم"؛ فيما حصلت المدارس الخاصة على نسبة 17% منها على الحكم: "ممتاز"، و33% على الحكم: "جيد"، و50% على الحكم: "مُرْضٍ"؛ في حين لم تكن أَيٌّ منها في فئة الحكم: "غير الملائم".

نتائج مجال التعليم والتعلم والتقويم
لـ 21 مدرسة حكومية، و6 مدارس خاصة

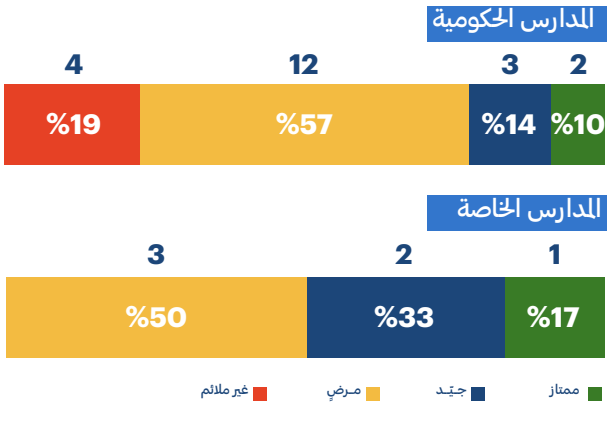

وتبين النتائج أن المدارس الحكومية أظهرت نمط أداء متماثل فيما يتعلق بمعايير المجال وهما توظيف إستيراتيجيات التعليم والتعلم، والتقويم والدعم الأكاديمي، حيث جاءت نسبة 10% في فئة الحكم: "ممتاز"، ونسبة 14% بتقدير "جيد"، ونسبة 57% بتقدير "مُرْضٍ"، ونسبة 19% بتقدير "غير ملائم". وفي المدارس الخاصة أيضًا، كانت النتائج متطابقة في كلا المعايرين، حيث حصلت نسبة 17% على الحكم: "ممتاز"، و33% على الحكم: "جيد"، و50% على الحكم: "مُرْض".

وفي الدروس ذات الأداء الأفضل، يتمحور التركيز الأساسي في التعليم والتعلم حول منح الأولوية لتعلم الطلبة، وتحدي قدراتهم بِشَكْلٍ مُتَواصِلٍ، وتلبية جميع الاحتياجات التعليمية للطلبة بصورة فاعلة. بينما واجهت المدارس ذات الأداء الأقل تحديات في مجال التقويم، حيث تعكس الاختبارات الداخلية - في كثير من الأحيان - مهارات التفكير الدنيا، والتي لا تصل إلى التوقعات المرتقبة من المراحل العمرية للطلبة، وتُظْهِرُ مشكلات تتعلق بعدم دقة التصحيح. وتجنح عملية التعليم في هذه الصفوف الدراسية إلى التركيز في الغالب إلى تلبية احتياجات الطلبة المتفوقين، في حين واجه المعلمون صعوبات في إدارة البيئة الصفية والمحافظة على مشاركة الطلبة في الدروس.

القيادة والإدارة والحوكمة

عند تحليل البيانات من المدارس الحكومية والخاصة، تباينت أحكام أداء مجال القيادة والإدارة والحوكمة كما هو مُوَضَّحٌ في الشكل التالي، حيث أظهرت المدارس الحكومية مجموعة من الدرجات المتباينة في هذا المجال: 10% حصلت على الحكم: "ممتاز"، و24% بتقدير "جيد"، و52% بتقدير "مُرْضٍ"، و14% بتقدير "غير ملائم"؛ فيما حصلت نسبة 17% من المدارس الخاصة على الحكم: "ممتاز"، و33% على الحكم: "جيد"، و50% على الحكم: "مُرْضٍ"، ولم تكن أَيٌّ منها في فئة الحكم: "غير الملائم" في هذه الدفعة من المراجعات.

نتائج مجال القيادة والإدارة والحوكمة
لـ 21 مدرسة حكومية، و6 مدارس خاصة

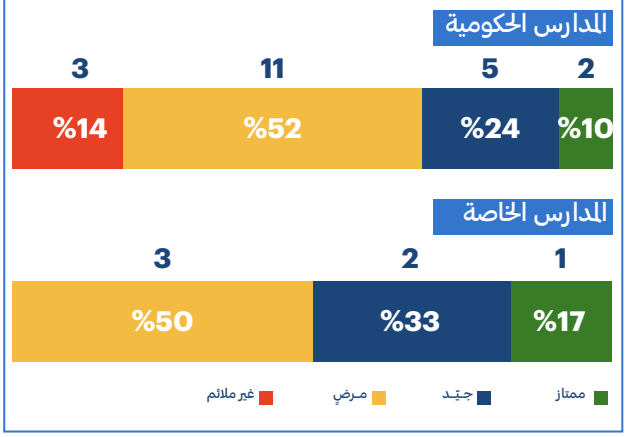

وبمزيد من الدراسة، يظهر تفوق القيادة المدرسية في المدارس الحكومية في معايير المرونة والابتكار، حيث حصلت نسبة 38% منها على التقدير: "جيد" أو أعلى. ومن ناحية أخرى، تَفَوَّقَ قادة المدارس الخاصة في معايير الحوكمة، ومشاركة أولياء الأمور والأطراف ذات العلاقة في الحياة المدرسية، وحصلت نسبة 60% منها على التقدير: "جيد". بالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري ملاحظة أنه على الرغم من أن القيادات المدرسية قدمت فرصًا متنوعة للتطوير المهني للمعلمين، فإنه ما زالت توجد حاجة إلى تجانس هذه المبادرات؛ لضمان تحقيقها الأثر الإيجابي في ممارسات التعليم والتعلم في الصفوف.

هذا، وتعكس مطابقة الدرجات في ثلث المدارس الحكومية، ونصف المدارس الخاصة في تقييماتها الذاتية مع أحكام فِرَقِ المراجعة، مستوًى عاليًا من التزام هذه المدارس بإطار المراجعة، وقدرتها على التعلم من المراجعات السابقة، كما يشير توافق المدارس المتبقية بفارق درجة واحدة فقط في استمارات التقييم الذاتي مع أحكام معايير إطار المراجعة، إلى وجود مجال للتحسين المحتمل.

نتائج أداء المدارس الحكومية والخاصة

نتائج زيارات المتابعة

تُنَفَّذُ زيارات المتابعة ليومٍ واحدٍ للمدارس التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في آخر زيارة مراجعة اعتيادية لها؛ وذلك لتقييم مستوى التقدم الذي أحرزته هذه المدارس في استيفاء التوصيات الخاصة بها في تقرير المراجعة، وضمان سير المدرسة على الدرب الصحيح للتطوير.

وخلال النصف الثاني من العام الدراسي 2023 - 2024، نفذت الهيئة 16 زيارة متابعة، منها 15 مدرسة حكومية ومدرسة خاصة واحدة، كما هو مُوَضَّحٌ في الشكل التالي؛ أحرزت فيها مدرسة واحدة فقط، وهي المدرسة الخاصة، مستوى "تقدم كافٍ"؛ في حين حصلت بقية المدارس على مستوى "قيد التقدم"، ولم تحصل أَيُّ مدرسة على مستوى "تقدم غير كاف"؛ مما يشير إلى أن جميع المدارس قد نفذت إجراءات التحسين؛ إلا أنها تواجه تحديات كبيرة في التعامل مع المشكلات المتعلقة بتحسين المعايير الأكاديمية للطلبة، وأثر إستراتيجيات التعليم والتعلم.

نتائج زيارات المتابعة لـ 16 مدرسة حكومية وخاصة

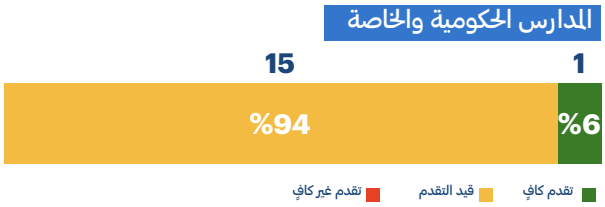

الممارسات الفاعلة في المدارس ذات الأداء الأفضل

- القيادة الفاعلة: وذلك ببيان القوة في تعزيز ثقافة المدرسة الإيجابية، وقيادة جهود التحسين المستمر، واتخاذ القرارات بناءً على بيانات أداء الطلبة.
- التعليم التعاوني: ويتم بدعم ثقافة التعاون المنتظم بين المعلمين؛ لمشاركة الإستراتيجيات، وتعزيز طرائق التعليم.
- الشراكات القوية بين المنزل والمدرسة: وذلك بإشراك أولياء الأمور من خلال التواصل المستمر والمشاركة الفاعلة في الأنشطة المدرسية، وتعزيز الاتصال البَنَّاءِ بين المنزل والمدرسة.
- التطوير المهني المستمر: ويُجْرَى بتقديم برامج التدريب المهني المستمر للموظفين بناءً على تحليل احتياجاتهم التدريبية؛ لضمان اطلاعهم على أفضل الممارسات التعليمية.
- إثراء الأنشطة اللاصفية: بتوفير مجموعة متنوعة من الأنشطة اللاصفية؛ لدعم التطور الشامل للطلبة خارج النطاق الأكاديمي.

جوانب التطوير

- معالجة مشكلة التفاوت في الأداء والإنجاز الأكاديمي بين مدارس البنين والبنات بِشَكْلٍ أَكْثَرَ فاعلية، وتحفيز دافعية الطلبة نحو التعلم.
- التركيز على تعزيز معدلات إتقان الطلبة في المواد الأساسية، ولا سيما في القراءة والكتابة والمهارات الحسابية.
- ضمان دقة متابعة جهود التطوير المهني للموظفين من قِبَلِ المدارس؛ للتأكد من تحقيقها الأثر الإيجابي في ممارسات التعليم والتعلم في الصفوف.
- تحسين تصميم الأنشطة التعليمية؛ لتعزيز مهارات القيادة، وأخذ زمام المبادرة، والتفكير الناقد لدى الطلبة، وتعزيز نهج أكثر شمولية يكون موجهًا نحو اكتساب المهارات في التعليم.
- الاستمرار في التعلم من أفضل ممارسات المدارس "المتازة"؛ لتعزيز الأداء ومشاركة هذه الممارسات مع المدارس الأخرى.

نتائج أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني

في مارس 2024، بدأت هيئة جودة التعليم والتدريب، دورة جديدة من مراجعات مؤسسات التعليم والتدريب المهني، حيث يتم تقييم أداء المؤسسات وفقًا للمجالات الثلاثة التي يتألف منها الإطار العام للمراجعة، وهي: "التقييم وإنجاز المتدربين"، و"مشاركة المتدربين ودعم التعلم"، و"القيادة الإدارة"، هذا وقد تمت مراجعة 6 مؤسسات تعليم وتدريب مهني.

وحققت خمس من المؤسسات حكم: "جيد" في الفاعلية بوَجْهٍ عامٍّ، وفي كافة المجالات الثلاثة، واستقر أداء مؤسسة واحدة على حكم أدائها في دورة المراجعة السابقة عند الحكم: "مرضٍ". وجَدِيرٌ بالذكر أن إحدى المؤسسات حافظت على الحكم: "جيد"، فيما تَحَسَّنَ أداء مؤسستين إلى المستوى الجيد مقارنة بأدائهم في دورة المراجعة السابقة. فضلًا عن ذلك، فقد تمت مراجعة مؤسستين جديدتين أُخْرَيَيْنِ للمرة الأولى، وحَصَلَتا على الحكم: "جيد".

يوضح الشكل التالي، تحليل بيانات هذه المؤسسات الست، حيث إن خمس مؤسسات حققت حكم "جيد"، في المجالات الثلاثة للإطار العام للمراجعة، بما فيها مجال "التقييم وإنجاز المتدربين". والذي يُعَدُّ نقطة التركيز في هذا الإطار لتحقيق ناتج إيجابي يتوافق مع متطلبات سوق العمل. فيما حققت المؤسسات الحاصلة على حكم "مرضٍ"، الحكم نفسة في المجالات الثلاثة بما فيه مجال "التقييم إنجاز المتدربين" أيضًا، مما يشير إلى ضرورة وضع هذه المؤسسات للخطط التطويرية لزيادة إتقان المتدربين للمهارات، بالإضافة إلى تحسين مراقبة أداء المدربين خلال الحصص التدريبية؛ لضمان استخدامهم إستراتيجيات تدريب وطرائق تقييم مناسبة كما هو مُوَضَّحٌ في الشكل التالي.

أحكام الفاعلية بوَجْهٍ عام لمراجعة مؤسسات التعليم والتدريب المهني في الدورة الخامسة من المراجعات (مارس - مايو 2024)

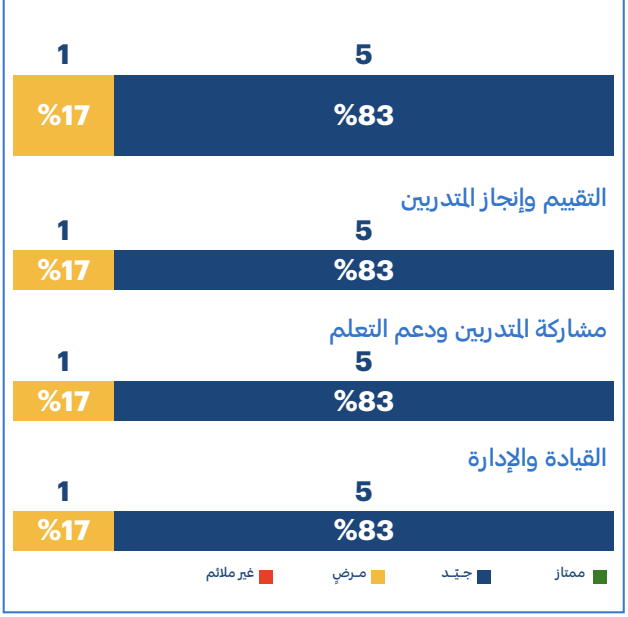

وقد بلغ عدد المتدربين في المؤسسات الست التي خضعت للمراجعة واستوفت متطلبات المراجعة بنجاح ما يقارب 4,164 متدرب في مختلف مجالات التعلم، والتي تنقسم إلى ثلاثة مجالات: "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، و "الأعمال والتجارة"، و "القيادة والإدارة وتنمية الموارد البشرية". ويمثل كُلٌّ منها (23%) من إجمالي المؤهلات المقدمة. أما النسبة المتبقية (31%) من المؤهلات، فهي موزعة ما بين مجالات التعلم الأخرى.

الممارسات الفاعلة في مؤسسات التعليم والتدريب ذات الأداء الأفضل

- التوجه الإستراتيجي للمؤسسات، الذي يستند إلى عملية التقييم الذاتي الموضوعية، ويساهم في تحسين جودة ما يتم تقديمه.
- نجاح المتدربين في الحصول على المؤهلات التي يطمحون إليها في الوقت المحدد.
- التنفيذ الفَعَّالُ لطرائق التقييم، والتي تشمل: تقييم المعارف النظرية للمتدربين والتدريب العملي، وإتاحة فرص هادفة لتنمية المهاراتهم المهنية، مثل: مهارات التوظيف والتدريب على رأس العمل.
- تأسيس بيئة تعلم داعمة تعزز عملية التعلم الفاعلة، والمشاركة المثمرة لمعظم المتدربين طوال عملية التعلم.

جوانب التطوير

- زيادة تحسين إتقان المتدربين للمهارات، واكتسابهم التدريجي لمخرجات التعلم المطلوبة من البرامج.
- تكييف إستراتيجيات التدريب؛ لضمان مشاركة المتدربين الأقل تفاعلاً بِشَكْلٍ مُنْتِجٍ أثناء حصص التدريب، وتلبية احتياجاتهم المتنوعة.
- تعزيز الاستفادة من نتائج عملية التقييم الذاتي؛ لتطوير خطط العمل، وتعزيز التحسين المستمر.
- تحسين فاعلية ملاحظة حصص التدريب؛ لضمان مراقبة جودة عملية التدريب والتعلم عن كثب.

نتائج أداء مؤسسات التعليم العالي

في العام الدراسي (2023 - 2024)، قامت هيئة جودة التعليم والتدريب بإجراء مراجعة (37) برنامجًا أكاديميًّا يتم تقديمها من قِبَلِ (4) مؤسسات خاصة للتعليم العالي، ومؤسستين حكوميتين. كما بدأت الدورة الثالثة من مراجعات أداء المؤسسات، حيث قامت بمراجعة مؤسستين من مؤسسات التعليم العالي في مايو 2024.

وتم نشرنتائج 45 برنامج أكاديمي تم مراجعتهم في العام الأكاديمي الحالي ونهاية العام الأكاديمي السابق ومنهم 9 برامج أكاديمية خضعت لزيارة تكميلية في العام الأكاديمي الحالي، حيث مُنح 42 (93%) من هذه البرامج الحكم "جدير بالثقة"، بينما مُنح 3 (7%) الحكم "غير جدير بالثقة". وقد شملت هذه المراجعات تخصصات عدة، منها: إدارة الأعمال، المحاسبة والمالية، وإدارة الموارد البشرية، الآداب والفنون، التصميم الداخلي، العلوم الصحية والرياضية، السياحة، اللغات العربية والإسلامية والإنجليزية. والتصميم المرئي.

هذا وتشير النتائج التراكمية لـ (121) برنامجًا أكاديميًا - خضعت للمراجعة في الدورة الأولى والثانية من دورات مراجعة البرامج الأكاديمية - إلى أن النتائج الإجمالية هي (91%) "جدير بالثقة"، و (4%) "قدر محدود من الثقة"، و (5%) "غير جدير بالثقة ".*

النتائج التراكمية للدورة الثانية

وتُظْهِرُ النتائج التراكمية للدورتين الأولى والثانية تحسنًا كبيرًا في أداء مؤسسات التعليم العالي مقارنة بالنتائج التراكمية في نهاية الدورة الأولى التي تم إتمامها في العام الدراسي (2017 - 2018). وهذه النتائج هي (64%) "جدير بالثقة"، (20%) "قدر محدود من الثقة" و (16%) "غير جدير بالثقة".

النتائج التراكمية للدورة الأولى

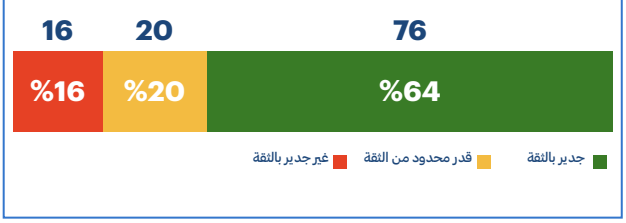

الممارسات الفاعلة في مؤسسات التعليم العالي ذات الأداء الأفضل

- إثراء روح الاستكشاف والإبداع والابتكار لدى الطلبة من خلال استخدام مجموعة متنوعة من طرائق التعليم والتعلم الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى خبرات التعلم غير النظامي المقدمة في بيئة جامعية غنية بالإمكانات.
- تشجيع الطلبة على نشر أبحاثهم في الدوريات العلمية المعروفة يزودهم بالخبرة الأكاديمية والبحثية، ويدعم ويثري البحث العلمي في مجالاتهم الأكاديمية.
- في البرامج الأجنبية المستضافة في مملكة البحرين، توجد مجالس/لجان نشطة تعمل على تفعيل الشراكات والانتفاع المتبادل منها، كما تراقب بانتظام جودة تقديم هذه البرامج، وتعمل على تحسينها من خلال التعليقات المنتظمة والتقارير الواردة من الأطراف ذات العلاقة.
- تضمين محتوى الشهادات المهنية والاحترافية في بعض مقررات البرامج الأكاديمية يساعد الخريجين على الحصول على هذه الشهادات والتحاقهم بأسواق العمل التي تتطلب مهارات معتمدة مهنيًا.
- تقييم أداء الموظفين بشكلٍ منتظم ومُتَّسِقٍ باستخدام نظام إدارة الأداء، الذي يوفر أساسًا مناسبًا لتقييم الأداء بشكل موضوعي وشفاف، وتحديد فرص التنمية الشخصية والمهنية.

جوانب التطوير

- وضع سياسة لإدارة المخاطر المتعلقة بجودة البرامج، لضمان المعالجة الفَعَّالَةِ والمستمرة للمخاطر، ومتابعة تنفيذها.
- التأكد من وجود عددٍ كافٍ من أعضاء هيئة التدريس، ممن يحملون المؤهلات الأكاديمية المناسبة للتخصص، ولديهم الخبرة المهنية والمهارات التقنية والكفاءة للتدريس في البرنامج.
- وضع آليات للتأكد من المتابعة المنتظمة والمستمرة لخريجي البرنامج؛ لقياس مستوى رضاهم عن البرنامج، ومعدلات توظيفهم.
- التأكد من أن مستوى إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية وللبرامج يتم قياسه بشكل ملائم، وأن النتائج تسهم في تعزيز تعلم الطلبة وتحسين البرنامج.
- إجراء المقايسة المرجعية للبرامج إزاء برامج مماثلة محليًا أو إقليميًا أو دوليًا بشكل شامل ومنتظم، بما يتلائم مع سياسات المؤسسة، وبما يشمل كافة جوانب البرنامج؛ مما يضمن ملاءمة واتساق البرامج.
- التأكد من تنفيذ دراسات سوق العمل ودراسات الجدوى بشكل أكثر دقة؛ لتوفير بيانات نوعية وكمية ذات صلة، تُمَكِّنُ قيادة البرنامج من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن البرنامج وضمان مواكبة البرامج لمتطلبات سوق العمل.

**لا تشمل هذه النتائج البرامج التي تم إغلاقها من قِبَلِ مؤسسات التعليم العالي أو مجلس التعليم العالي، ولكن تمت مراجعتها سابقًا من قِبَلِ هيئة جودة التعليم والتدريب.*

نتائج عمليات الإطار الوطني

خلال العام الأكاديمي 2023 - 2024، قامت الهيئة بإدراج (12) مؤسسة تعليم وتدريب مهني في سجل الإطار الوطني للمؤهلات؛ لِيُصْبِحَ العدد الإجمالي للمؤسسات المُدْرَجَةِ (54) مؤسسة تعليمية وتدريبية، بنسبة(56%) من مُجْمَلِ المؤسسات المرخصة، كما هو مُبَيَّنٌ:

المؤسسات المُدْرَجَةُ في الإطار الوطني للمؤهلات

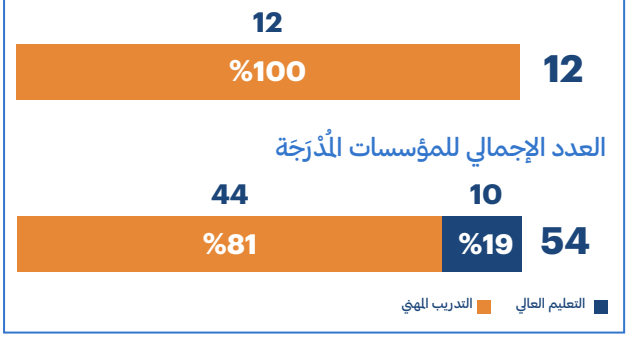

هذا وقد تم تسكين (31) مؤهلًا وطنيًّا على الإطار الوطني للمؤهلات؛ منها (24) مؤهل تعليم عالٍ، و(7) مؤهلات تدريب مهني. وفي المقابل، تم أرشفة (2) مؤهلين وطنيين؛ لِيُصْبِحَ العدد الإجمالي للمؤهلات المُسَكَّنَةِ على الإطار الوطني (298) مؤهل وطني، بنسبة (39%) من مجمل المؤهلات المرخصة، كما هو مُبَيَّنٌ في الشكل التالي. وكذلك تم إعادة التحقق من (38) مؤهلًا؛ منها (20) مؤهل تعليم عالٍ، و(18) مؤهلًا للتدريب المهني.

المؤهلات المُسَكَّنَةُ في الإطار الوطني للمؤهلات

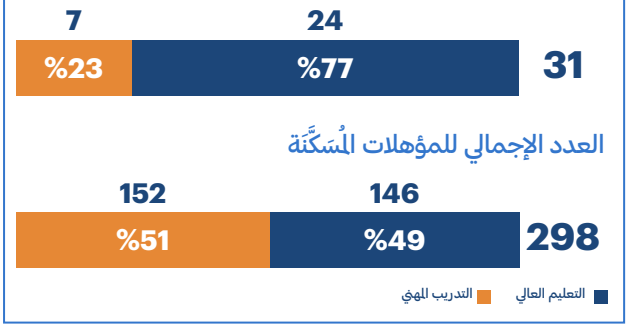

المؤهلات الوطنية المُسَكَّنَةُ في العام 2023 - 2024 بحسب المستوى

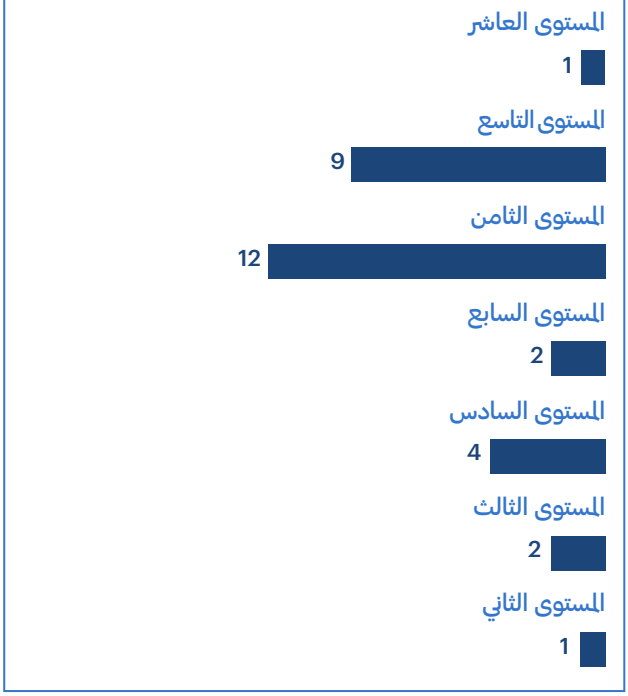

وتم إسناد (46) مؤهلًا أجنبيًّا إلى الإطار الوطني للمؤهلات؛ منها (24) مؤهل تعليم عالٍ، و(22) مؤهلًا مهنيًّا. في المقابل، تم أرشفة (13) مؤهل تدريب مهني؛ لِيُصْبِحَ العدد الإجمالي للمؤهلات المُسْنَدَةِ إلى الإطار (94) مؤهلًا أجنبيًّا بنسبة (24%) من مجمل المؤهلات المرخصة، كما هو مُبَيَّنٌ في الشكل أدناه. وكذلك تم إعادة التحقق من (22) مؤهلًا أجنبيًّا مُسْنَدًا؛ منها (2) مؤهلا تعليم عالٍ، و(20) مؤهلًا للتدريب المهني.

المؤهلات المُسْنَدَة في الإطار الوطني للمؤهلات

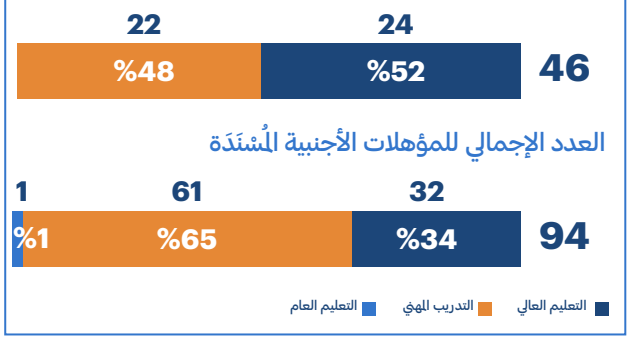

نتائج عمليات الإطار الوطني

المؤهلات الأجنبية المُسْنَدَةُ في العام 2023 - 2024 بحسب المستوى

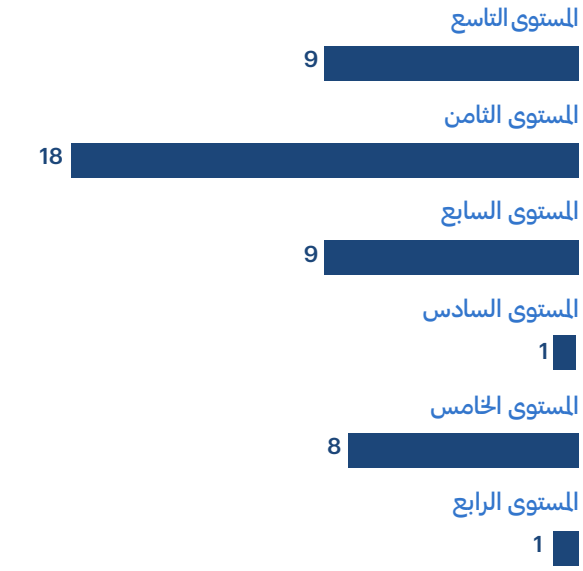

ونتيجة التنسيق المشترك بين الهيئة وشركائها، بما في ذلك وزارة العمل ومجلس التعليم العالي وصندوق العمل (تمكين)، ووضع آليات لربط عمليات الإطار الوطني بعمليات الترخيص والتمويل؛ فقد تم تحديد التالي:

- ارتفاع نسبة مؤسسات التدريب المهني المُدْرَجَةِ بنسبة 34%، مقارنة بعدد المؤسسات التدريبية المُدْرَجَةِ في العام الأكاديمي الماضي.
- زيادة عدد مؤهلات التعليم العالي المُسَكَّنَةِ/المُسْنَدَةِ على الإطار الوطني للمؤهلات بنسبة 29%، مقارنة بالعدد نفسه في العام الأكاديمي الماضي.
- زيادة ملحوظة في عدد المؤهلات الأجنبية المُسْنَدَةِ على الإطار الوطني للمؤهلات بنسبة 84% مقارنة بالعدد في العام الأكاديمي الماضي؛ مما يدل على ثقة الجهات المانحة بالإطار الوطني للمؤهلات في مملكة البحرين.

الممارسات الفاعلة في المؤسسات ذات الأداء الأفضل

- حرص مؤسسات التعليم العالي على تضمين دليل البرنامج على المسارات الوظيفية والتعليمية المحتملة لخريجي المؤهل، ونشرها في الموقع الإلكتروني للمؤسسة.
- التزام غالبية مؤسسات التعليم العالي والتدريب المهني، بوضع سياسات عامة للاعتراف بالتعلم المسبق؛ تمهيدًا لتطبيقها بعد وضع الإرشادات والضوابط من قِبَلِ الجهات التنظيمية بالتعاون مع الهيئة؛
- زيادة وعي مؤسسات التعليم والتدريب المهني بأهمية مقايسة المؤهلات مرجعيا مع مؤهلات مماثلة للتأكد من تماشيها مع الممارسات الجيدة.
- تعزيز ثقافة الجودة الداخلية في المؤسسات، وتمكينها من دفع عجلة التحسين الداخلي؛ لِتُصْبِحَ أكثر مسؤولية تجاه جودة مخرجاتها، حيث شاركت كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) مع الهيئة في التطبيق التجريبي لعملية التحقق الذاتي؛ مما يعطيها الحق في التحقق من مؤهلاتها داخليًّا قِبَلِ تسكينها على الإطار الوطني للمؤهلات.
- قيام عدد من مؤسسات التعليم العالي، بربط الخطط الدراسية بمحتوى المؤهلات الاحترافية؛ مما يؤهل المتعلمين للحصول على الشهادات الاحترافية إلى جانب الشهادة الأكاديمية، وبالتالي يعزز فرصهم في الالتحاق بسوق العمل.
- قيام عدد من مؤسسات التعليم العالي، بتفعيل برامج تبادل المتعلمين الدولي التي تهدف إلى تبادل المتعلمين بين الدول التي تطرح البرنامج ذاته؛ مما يوفر فرصًا للمتعلمين للدراسة في بيئة دولية، ويساعدهم على اكتساب خبرات جديدة وتطوير مهاراتهم الأكاديمية والمهنية.

جوانب التطوير

- تطوير سياسات وإجراءات ضمان الجودة في مؤسسات التدريب المهني؛ لتتضمن قدرًا كافيًا من التفاصيل فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات، والإطار الزمني للعمليات.
- تطوير سياسات وإجراءات مؤسسات التعليم والتدريب المهني المتعلقة بتراكم ونقل الساعات المعتمدة، من خلال آلية تحديد الساعات المعتمدة للمؤهلات وتراكمها ونقلها؛ تمهيدًا لعمليات الاعتراف بالتعلم المسبق.
- تطوير سياسات وإجراءات مؤسسات التعليم العالي والتدريب المهني، المتعلقة بتحديد الحاجات والمبررات لطرح المؤهل، من خلال الاعتماد على معلومات دقيقة ومُحَدَّثَةٍ حول احتياجات سوق العمل، والمتعلمين لطرح المؤهلات.
- تطوير سياسات وإجراءات مؤسسات التعليم والتدريب المهني، المتعلقة بالمراجعات الداخلية والخارجية للمؤهل والمؤسسة ككُلٍّ؛ من خلال تحديد آلية واضحة، مع تحديد الأدوار والتأكيد على أهمية الاستفادة من نتائج الاستبانات والمقايسة المرجعية، ومتابعة تنفيذها بِشَكْلٍ دَوْرِي.
- تطوير سياسات وإجراءات مؤسسات التعليم والتدريب المهني، المتعلقة بتصميم التقييم وقياس مدى تحقق مخرجات التعلم.

الامتحانات الوطنية

عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب الامتحانات الوطنية للصفين الثاني عشر والتاسع، وذلك في الفترات الآتية:

الصف الثاني عشر: 28 - 30 أبريل 2024

والصف التاسع: 14 - 22 مايو 2024

وشملت الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر المواد التالية:

- **اللغة العربية:** ورقة أولى للكتابة، وورقة ثانية للقراءة.
- **اللغة الإنجليزية:** ورقة أولى للكتابة، وورقة ثانية للاستماع والقراءة.
- **المهارات الرياضية:** ورقة واحدة.

فيما تشمل الامتحانات الوطنية للصف التاسع المواد التالية:

- **اللغة العربية:** ورقة أولى للاستماع والكتابة، وورقة ثانية للقراءة.
- **اللغة الإنجليزية:** ورقة أولى للكتابة، وورقة ثانية للاستماع والقراءة.
- **الرياضيات:** ورقة واحدة.
- **العلوم:** ورقة واحدة.

وتَضُمُّ الامتحانات الوطنية أسئلة مقالية في مادة اللغة العربية، وأسئلة الكتابة في اللغة الإنجليزية؛ فيما تتضمن بقية الامتحانات أسئلة الاختيار من متعدد التي يتم تصحيحها آليًّا، وتقوم الهيئة بتحليل النتائج بالتعاون مع الشريك الدولي في قسم الامتحانات الدولية بجامعة كامبردج، ويتم الاعتماد على منهجية مرجعية الأقران في عملية التحليل، وذلك من خلال تصنيف أداء الطلبة مُقارَنَةً بأداء بقية الطلبة في الفوج نفسه. ويتم تصنيف أداء الطلبة إلى أربعة نطاقات للأداء؛ إذ يُعَدُّ أداء الطلبة في الفوجين الثالث والرابع أعلى من الوسيط مع اعتبار النطاق الرابع أعلى نطاق، فيما يُعَدُّ أداء الطلبة في النطاقين الأول والثاني أقل من الوسيط، مع اعتبار النطاق الأول أدنى نطاق.

وقد جاءت مشاركة الطلبة في الامتحانات الوطنية كما يلي:

الصف الثاني عشر:

11,880 طالب — من — **37** مدرسة حكومية

وهي جميع المدارس الحكومية الثانوية في مملكة البحرين.

619 طالب — من — **18** مدرسة خاصة

شاركوا بصورة اختيارية في امتحاني: اللغة الإنجليزية، والمهارات الرياضية.

576 طالب — من — **16** مدرسة خاصة

شاركوا بصورة اختيارية في امتحان اللغة العربية.

الصف التاسع:

13,214 طالب — من — **62** مدرسة حكومية

وهي جميع المدارس الحكومية الإعدادية في مملكة البحرين.

وقد اتضح من نتائج الامتحانات الوطنية لهذا العام للصف الثاني عشر تشابه أداء الطلبة في الامتحانات الوطنية لهذا العام 2024 والعام الماضي 2023، وكذلك الأمر لنتائج طلبة الصف التاسع في الامتحانات الوطنية للعام 2024، من حيث ظهور أداء الطلبة بصورة أفضل في المهارات الأساسية التي تركز بشكل رئيس على الفهم العام للنصوص القرائية ونصوص الاستماع في اللغة العربية والإنجليزية، ومهارات التذكر والمفاهيم العامة في المواد العلمية، فيما يواجه معظم الطلبة تحديًا في المتطلبات الأكثر تعقيدًا المتعلقة بالقراءات النقدية والتحليلية للنصوص وفهم المعاني الضمنية وغير المباشرة في اللغتين العربية والإنجليزية، ومهارات التطبيق والتحليل في المواد العلمية، فضلًا عن استمرار تفوق أداء البنات على البنين في الغالبية العظمى من المواد.

وفيما يلي تحليلًا تفصيليًا لأداء الطلبة في الصفين الثاني عشر والتاسع:

الصف الثاني عشر

بلغ متوسط الأداء العام، وفي المواد الأساسية في المدارس الحكومية ما هو مُوَضَّحٌ في الأشكال التالية:

متوسط الأداء العام

50/28.3

%61

نسبة الطلبة الحاصلين على متوسط الأداء العام فأعلى

ويتضح من الشكل أدناه مقارنة متوسط الأداء في المواد المختلفة

متوسط الأداء العام

اللغة العربية	اللغة الإنجليزية	المهارات الرياضية
50 / 27.7	50 / 28.8	50 / 28.5

الامتحانات الوطنية

ويتضح تشابه أداء الطلبة في الامتحانات الوطنية للمدارس الحكومية بين العامين 2023 و2024، حيث تَقارَبَ متوسط الأداء العام، وفي المواد الأساسية الثلاث المُقَدَّمَة.

مقارنة متوسط أداء الطلبة للمدارس الحكومية بين العامين 2023 و2024

متوسط الأداء العام 2023	متوسط الأداء العام 2024
28.6	28.3

اللغة العربية

متوسط الأداء العام 50/27.7

نسبة الطلبة في النطاقين 3 و4	نسبة الطلبة في النطاقين 1 و2
%49.1	%50.9

اللغة الإنجليزية

متوسط الأداء العام 50/28.8

نسبة الطلبة في النطاقين 3 و4	نسبة الطلبة في النطاقين 1 و2
%52	%48

المهارات الرياضية

متوسط الأداء العام 50/28.5

نسبة الطلبة في النطاقين 3 و4	نسبة الطلبة في النطاقين 1 و2
%48.1	%51.9

أداء الطلبة وفق الجنس ونوع التعليم:

يتواصل تفوق أداء الطالبات على الطلاب في المواد المختلفة، وبصورة أخص في اللغة العربية، وذلك حسب ما هو مُوَضَّحٌ في الشكل أدناه

مقارنة متوسط الأداء في المواد بين البنين والبنات

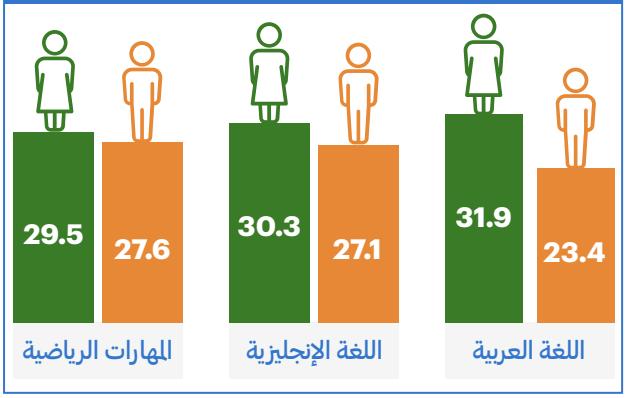

كما زاد عدد الطلاب الحاصلين على درجة (صفر) على عدد الطالبات، بمن في ذلك المتغيبون عن الامتحان

نسبة الطلاب الحاصلين على درجة (صفر)

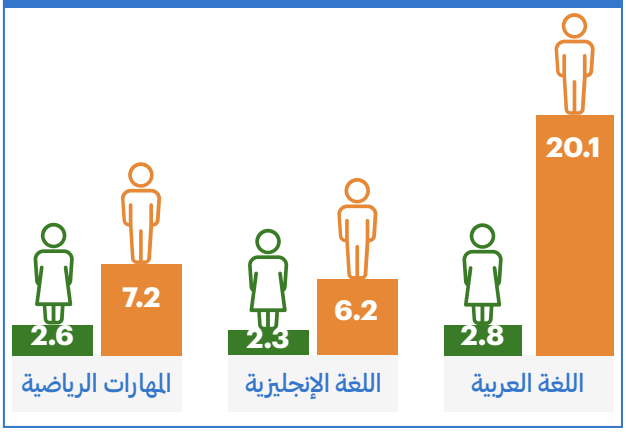

وتُظْهِرُ المقارنات لأداء الطلبة، تَفَوُّقَ أداء الطلبة في التعليم العام في كُلٍّ من اللغة الإنجليزية والمهارات الرياضية، على طلبة التعليم الديني والفني والمهني؛ في حين تُظْهِرُ تفوقًا طفيفًا في أداء طلبة التعليم الديني على التعليم العام في اللغة العربية، فيما لُوحِظَ انخفاض أداء طلبة التعليم الفني والمهني البارز في اللغة العربية، عن طلبة التعليم العام والديني، كما هو مُوَضَّحٌ في الشكل التالي:

مقارنة متوسط أداء الطلبة وفق المسار

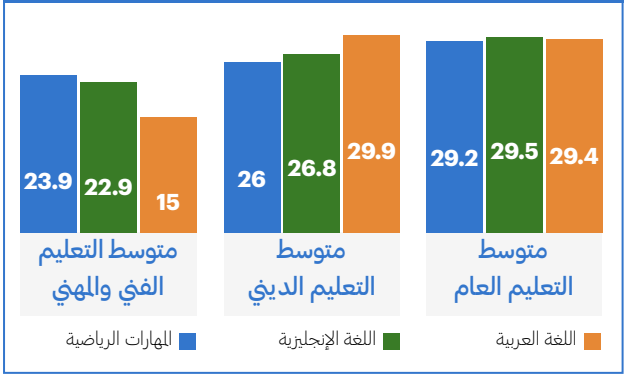

الامتحانات الوطنية

أداء الطلبة في المدارس الخاصة:

أَدَّى طلبة المدارس الخاصة الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر بصورة اختيارية، حيث شارك 619 من الطلبة في 18 مدرسة خاصة في امتحانات اللغة الإنجليزية والمهارات الرياضية، في حين أَدَّى 576 من الطلبة من 16 مدرسة خاصة امتحان اللغة العربية. ويوضح الشكل أدناه متوسط أداء طلبة المدارس الخاصة المُشارِكَةِ في الامتحانات الوطنية، ونسبة الطلبة في نطاقات الأداء المختلفة، حيث يُعَدُّ النطاقان 3 و 4 أعلى من الوسيط، فيما يُعَدُّ النطاقان 1 و 2 أقل من الوسيط:

الصف الثاني عشر

اللغة العربية
متوسط الأداء العام 50/25.6

نسبة الطلبة في النطاقين 3 و 4	نسبة الطلبة في النطاقين 1 و 2
%42.5	%57.5

اللغة الإنجليزية
متوسط الأداء العام 50/32

نسبة الطلبة في النطاقين 3 و 4	نسبة الطلبة في النطاقين 1 و 2
%77.7	%22.3

المهارات الرياضية
متوسط الأداء العام 50/27.5

نسبة الطلبة في النطاقين 3 و 4	نسبة الطلبة في النطاقين 1 و 2
%49.1	%50.9

وفيما يلي إشارةٌ إلى أبرز الجوانب الإيجابية، والجوانب التي بحاجة إلى تطوير في أداء طلبة الصف الثاني عشر بِشَكْلٍ عام:

الجوانب الإيجابية

- التعبير عن الرأي، وفهم المطالب الرئيسة الصريحة في متطلبات أسئلة الكتابة للغة العربية.
- مهارات الاستماع، والقدرة على تحديد الغرض من الكتابة للغة الإنجليزية.
- كتابة المقال، ومهارات الاستماع والقراءة للمدارس الخاصة في اللغة الإنجليزية.
- مهارة استخلاص ومعالجة البيانات للمهارات الرياضية.

الجوانب التي بحاجة إلى تطوير

تطوير مهارات الطلبة وقدراتهم في:

- فهم النصوص القرائية والسمعية بِشَكْلٍ مُتَعَمِّقٍ، وفهم الترابط والتسلسل المنطقي فيها
- القراءة النقدية والتحليلية، وفهم المعاني الضمنية والإيحاءات اللغوية فيها
- المهارات الكتابية في إعداد التقارير وكتابة المقالات، مع التوسع في الأفكار والإتيان بالحجج والأمثلة؛ لدعم وجهات النظر
- مهارات التعامل مع المشكلات، خاصة المتعلقة بتحديد الاختيارات واتخاذ القرارات والبحث عن الحلول، إضافة إلى التعامل مع البيانات، خاصة المتعلقة باختيار واستعمال النماذج
- مهارات اللغة الإنجليزية لطلبة التعليم الفني والمهني بصورة عامة، ومهارات اللغة العربية بصورة خاصة
- مهارات الكتابة في اللغة العربية لطلبة المدارس الخاصة.

الصف التاسع

بلغ متوسط الأداء العام، وفي المواد الأساسية للصف التاسع كما هو مُوَضَّحٌ في الأشكال التالية:

متوسط الأداء العام
50/34.9

%58

نسبة الطلبة الحاصلين على متوسط الأداء العام فأعلى

متوسط الأداء العام

اللغة العربية	اللغة الإنجليزية	الرياضيات	العلوم
50 /29.3	50 /28.5	50 / 29.5	50 / 29.2

اللغة العربية
متوسط الأداء العام 50/29.3

نسبة الطلبة في النطاقين 3 و 4	نسبة الطلبة في النطاقين 1 و 2
%50	%50

اللغة الإنجليزية
متوسط الأداء العام 50/28.5

نسبة الطلبة في النطاقين 3 و 4	نسبة الطلبة في النطاقين 1 و 2
%46	%54

الرياضيات
متوسط الأداء العام 50/29.5

نسبة الطلبة في النطاقين 3 و 4	نسبة الطلبة في النطاقين 1 و 2
%44	%56

العلوم
متوسط الأداء العام 50/29.2

نسبة الطلبة في النطاقين 3 و 4	نسبة الطلبة في النطاقين 1 و 2
%48	%52

الامتحانات الوطنية

أداء الطلبة وفق الجنس:

يتضح من تحليل نتائج الطلاب والطالبات في المدارس الإعدادية، تواصل التفوق الواضح لأداء الطالبات على الطلاب في مادتي: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية؛ وبصورة أقل في مادة العلوم، في حين تقارب أداؤهم في مادة الرياضيات حسب الشكل التالي:

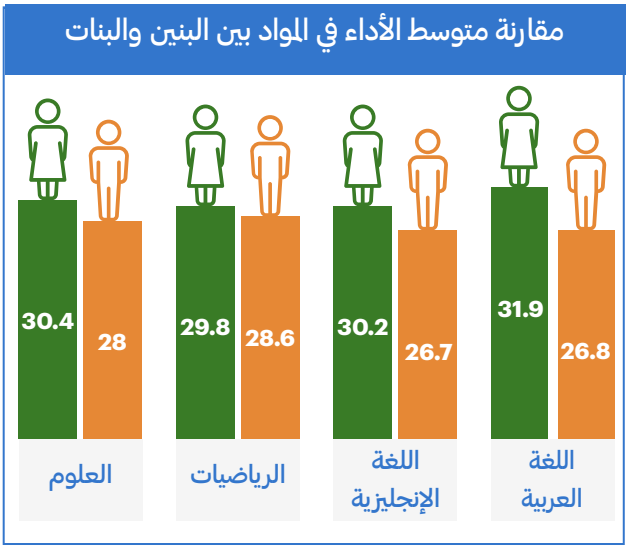

وفيما يلي إشارةٌ إلى أبرز الجوانب الإيجابية، والجوانب التي بحاجة إلى تطوير في أداء طلبة الصف التاسع بِشَكْلٍ عام:

الجوانب الإيجابية

- الاستجابة للمتطلبات الأساسية، والأسئلة الصريحة في اللغة العربية واللغة الإنجليزية.
- مهارات الاستماع في اللغة العربية واللغة الإنجليزية، وفهم المعنى العام.
- المعارف والمفاهيم الأساسية في مجالي: الأعداد والجبر، والهندسة والقياس.
- مهارة التذكر واستيعاب المعارف الأساسية، وتطبيق المفهوم العلمي في العلوم الطبيعية.

الجوانب التي بحاجة إلى تطوير

- مهارات التفكير العليا ، بما فيها استخلاص المعاني الضمنية في اللغة العربية واللغة الإنجليزية.
- مهارة الكتابة في اللغة العربية واللغة الإنجليزية؛ من خلال القدرة على توليد الأفكار، وبناء الحجج ووجهات النظر، والإتيان بالحجج والمبررات المنطقية.
- مهارة التلخيص باللغة العربية، مع المحافظة على الأحداث الرئيسة، والتعبير عنها بوضوح.
- استخدام وتطبيق الرياضيات في مجال الأعداد والجبر ومجال الهندسة والقياس، والاستفادة منها في المواقف الحياتية.
- المعارف واستخدام وتطبيق الرياضيات في مجال تحليل البيانات والاحتمال.
- تطبيق المفاهيم العلمية الخاصة بمجالات العلوم الطبيعية، وعلم الأحياء والبيئة، وعلم الأرض والفضاء.

الملخص

جاءت أبرز توصيات التقرير بالنسبة **للمدارس الحكومية والخاصة**، بمعالجة مشكلة التفاوت في الأداء والإنجاز الأكاديمي بين مدارس البنين والبنات، والتركيز على تعزيز معدلات إتقان الطلبة في المواد الأساسية. كما يجب ضمان دقة متابعة جهود التطوير المهني للموظفين من قِبَلِ المدارس، وتحسين تصميم الأنشطة التعليمية، والاستمرار في التعلم من أفضل ممارسات المدارس "الممتازة".

أما بالنسبة **لمؤسسات التدريب المهني**، فيجب زيادة تحسين إتقان المتدربين للمهارات، واكتسابهم التدريجي لمخرجات التعلم المطلوبة. كما ينبغي تكييف إستراتيجيات التدريب؛ لضمان مشاركة للمتدربين الأقل تفاعلًا بِشَكْلٍ مُنْتِجٍ أثناء حصص التدريب، وتعزيز الاستفادة من نتائج عملية التقييم الذاتي، وتحسين فاعلية ملاحظة حصص التدريب.

وفيما يتعلق **بمؤسسات التعليم العالي**، فإنه يوصى بوضع سياسة لإدارة المخاطر، والتأكد من وجود عدد كافٍ من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين أكاديميًا، ووضع آليات للمتابعة المنتظمة والمستمرة لخريجي البرامج، والتأكد من قياس مستوى إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة بشكلٍ ملائم، والتأكد من إجراء دراسات سوق العمل ودراسات الجدوى بشكلٍ أكثر دقّة؛ لتوفير بيانات نوعية وكمية ذات صلة.

وبالنسبة **لعمليات الإطار الوطني للمؤهلات**، فإنه يوصى بتطوير سياسات وإجراءات ضمان الجودة في مؤسسات التدريب المهني المتعلقة بِكُلٍّ من تراكم ونقل الساعات المعتمدة، وبتحديد الحاجات والمبررات لطرح المؤهل، وتلك المتعلقة بالمراجعات الداخلية والخارجية للمؤهل والمؤسسة ككُلٍّ، وكذلك المتعلقة بتصميم التقييم وقياس مدى تحقق مخرجات التعلم.

أما بالنسبة **لأداء طلبة الصف الثاني عشر في الامتحانات الوطنية** فيوصى بتطوير مهارات الطلبة وقدراتهم في: فهم النصوص المقروءة والمسموعة، والقرآة النقدية والتحليلية في النصوص العربية والإنجليزية، والمهارات الكتابية في إعداد التقارير وكتابة المقالات، ومهارات التعامل مع المشكلات، إضافة إلى مهارات اللغة الإنجليزية لطلبة التعليم الفني والمهني بصورة عامة ومهارات الكتابة في اللغة العربية لطلبة المدارس الخاصة.

وفيما يتعلق **بأداء طلبة الصف التاسع في الامتحانات الوطنية** فيوصى بتطوير مهارات التفكير العليا لدى الطلبة، ومهارة الكتابة في اللغة العربية واللغة الإنجليزية، ومهارة التلخيص باللغة العربية، إضافة إلى التوصية باستخدام وتطبيق الرياضيات في مجالات الأعداد والجبر، ومجال الهندسة والقياس وتحليل البيانات والاحتمال. وأخيرًا يوصى بتطبيق المفاهيم العلمية الخاصة بمجالات العلوم الطبيعية، وعلم الأحياء والبيئة، وعلم الأرض والفضاء.

هيئة جودة التعليم والتدريب

Education & Training Quality Authority